فصل(١)

وأما المقدمة الثانية فنقول: لا بد من اعتبار أمرين:

أحدهما: أن يكون الكمال ممكن الوجود، و[الثاني](٢) أن يكون سليما عن النقص، فإن النقص ممتنع على الله [تعالى](٣) لكن بعض الناس قد يسمي ما ليس بنقص نقصا، فهذا يقال له إنما الواجب إثبات ما أمكن ثبوته من الكمال [الخالي](٤) عن النقص، فإذا سميت [أنت](٥) هذا نقصا وقدر أن انتفاءه (يمتنع)(٦) لم يمكن (نقصه)(٧) من الكمال الممكن، **(٨) {{ (ولم

(١) الفصل الأول – في (ر): عنوان "الثابت بالعقل الكمال الممكن السليم من النقص"، و (م): عنوان "كمال الله تعالى سليم عن النقص".

(٢) ليست في (ظك).

(٣) زيادة من (ظ).

(٤) ليست في (ظ)، وفي(ر)(م)(ق):"السليم".

(٥) ليست في (ظك).

(٦) في (ظك): "ممتنع".

(٧) في (ظك): (ظ): "نقيصة".

(٨) هنا ما بعد النجمتين وما بين الخاصرتين وقع اختلاف بين نسخ (ظك)(ظ)(ق) وبين نسختي (ر)(م) في سرد الكلام و ترتيب الفصول بقدر فصلين وشيء من فصل.

قال أحمد حمدي إمام –محقق الأكملية–: في مجموع الفتاوى بعد هذا (ولم يكن هذا عند من سماه نقصا من النقص الممكن انتفاءه) ويلي ذلك كلام من فصل لاحق يبدأ بقوله (وأما قول القائل: لو قامت به الأفعال)، وبذلك نقص باقي هذا الفصل في نسخة مجموع الفتاوى، ثم يلي هذا فصل (إذا تبين هذا تبين أن ما جاء به الرسول هو الحق)، ثم فصل (وأما قول ملاحدة الفلاسفة وغيرهم) أ.هـ.

قلت –الباحث–بعد الرجوع للأصول المخطوطة التي لدي وهما مخطوطتان قديمتان، وجدت أن ما في مجموع الفتاوى موافق للأصول المخطوطة، وأن المحقق أحمد إمام تبع نسخة محمد رشيد رضا فيما وقع لديه من الاختلاف فكتب تعليقه السابق ويُعتذر للمحقق بأنه لم تقع لديه نسخ خطية – وإنما جمع ما بين النسختين المطبوعتين –واجتهد بين النسختين التي رجع إليهما وعمل على ترجيحه لنسخة محمد رشيد رضا.

يكن)[1] هذا عند من سماه نقصا من النقص الممكن انتفاؤه، [فلا بد من اعتبار إمكان وجوده وسلامة[2] من النقص الممكن انتفاؤه][3] فإذا قيل: خَلْق المخلوقات في الأزل[4] صفة كمال فيجب أن (تثبت)[5] له، قيل: وجود (الحوادث)[6] [كلها][7] أو واحد منها [ ][8] يستلزم

وعليه تكون نسختي (ر)(م) مفارقة للأصل المخطوط من هنا إلى بعد ثلاثة فصول وعدد من السطور، فما بين صفحة رقم (٢٠٦) وصفحة رقم (٢١٢) من نسخة (ر)، وما بين صفحة رقم (٢١) وصفحة رقم (٣١) من نسخة (م) في فصل (وأما قول القائل: لو قامت به الأفعال) وعند قوله من نفس الفصل (ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة هذا عند من سماه نقصا من النقص الممكن انتفاءه، فإذا قيل خلق الله المخلوقات...).

(١) ليست في (ر)(م).

(٢) كذا في الأصل (ظك) ولعلها "سلامته".

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) **الأزل** استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي كما أن **الأبد** استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب المستقبل، الأزلي ما لا يكون مسبوقا بالعدم ، واعلم أن الموجود أقسام ثلاثة لا رابع لها فإنه إما أزلي و أبدي وهو الله سبحانه وتعالى أو لا أزلي ولا أبدي وهو الدنيا أو أبدي غير أزلي وهو الآخرة و عكسه محال فإن ما ثبت قدمه امتنع عدمه، والذي لم يكن ليس والذي لم يكن ليس لا علة له في الوجود.

انظر: التعريفات (١٧/١)، انظر المعجم الفلسفي (٩/١) الصفدية (٢ / ٤٧).

(٥) في (ظك): "يثبت".

(٦) في (ظ)(ق): "المخلوقات"، وفي(ر)(م): "الجمادات"، والمثبت أقرب.

والحوادث من الحُدُوثُ وهو: كون الوجود مسبوقا بالعدم، وقيل: هو الخروج من العدم، وقيل الحادث ما يكون مسبوقا بالعدم، فهو كائن بعد أن لم يكن، ويختلف عن الممكن الذي لا وجود له ولا عدم من ذاته، فإن وجد صار حادثا ولا بد له من موجد يوجده ويسمى المحدث أيضا ويقابل القديم.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١ / ٧٢)، المعجم الفلسفي (١/ ٦٥).

(٧) ليست في (ظك).

(٨) زيادة في (ظك): "أو ما"، وفي (ظ): "بعضها".

الحوادث كلها، (أو واحد)[1] منها في الأزل (ممتنع)[2] [و][3] وجود الحوادث (المتعاقبة)[4] [شيئا بعد شيء][5] كلها في آن واحد [ممتنع][6] سواء [ ][7] قدر ذلك الآن ماضيا أو مستقبلا؛ فضلا عن أن يكون أزليا وما يستلزم الحوادث المتعاقبة [على هذا الوجه][8] يمتنع وجوده في آن واحد فضلا عن أن يكون أزليا فليس هذا ممكن الوجود فضلا عن أن يكون كمالا، لكن فعل الحوادث شيئا بعد شيء أكمل من التعطيل عن فعلها؛ بحيث لا يحدث شيئا بعد أن لم يكن، فإن الفاعل القادر على الفعل أكمل من الفاعل العاجز عن الفعل.

فإذا قيل: لا يمكنه إحداث الحوادث بل مفعوله لازم لذاته كان هذا نقصا بالنسبة إلى القادر الذي يفعل شيئا بعد شيء، وكذلك إذا [قيل][9]: جعل الشيء الواحد متحركا ساكنا موجودا معدوما صفة (كمال)[10] قيل هذا ممتنع لذاته، وكذلك إذا قيل: إبداع قديم واجب بنفسه صفة كمال، قيل: هذا ممتنع لنفسه فإن كونه مبدعا [مفعولا][11] يقتضي أن لا يكون واجبا بنفسه، بل واجبا بغيره، فإذا قيل هو واجب موجود بنفسه وهو لم يوجد إلا بغيره كان هذا جمعا بين النقيضين.

---

(١) في (ظ): "ووجود".

(٢) في (ر)(م): "فيمتنع".

(٣) ليست في (ر)(م).

(٤) في (ظ): "المتنافية".

(٥) زيادة في (ظك).

(٦) ليست في (ر)(م).

(٧) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٨) زيادة في (ظك).

(٩) ليست في (ظ).

(١٠) في (ظ): "كماله".

(١١) زيادة في (ظك).

[ ][1] وكذلك إذا قيل: الأفعال القائمة [به][2] و المفعولات المنفصلة عنه (إن)[3] كان اتصافه بها صفة كمال فقد (فاتته)[4] في الأزل، وإن كان صفة نقص (فقد)[5] لزم اتصافه بالنقائص. قيل: الأفعال (المتعلقة)[6] بمشيئته[وقدرته][7] يمتنع أن يكون[كل][8] منها أزليا.

وأيضا فلا يلزم أن يكون وجود هذه في الأزل صفة كمال، بل الكمال أن توجد حيث اقتضت الحكمة وجودها، وأيضا فلو كانت أزلية لم تكن موجودة شيئا بعد شيء.

فقول القائل: [فما حقيقته أن توجد][9] شيئا بعد شيء فينبغي أن (يكون)[10] في الأزل جمع بين النقيضين وأمثال هذا كثير، فلهذا قلنا الكمال الممكن الوجود، فما هو ممتنع في نفسه فلا حقيقة له، فضلا عن أن يقال: هو موجود، أو يقال: هو كمال (للموجود)[11].

وأما الشرط[12] الآخر وهو قولنا: الكمال الذي لا يتضمن نقصا على التعبير بالعبارة السديدة، أو الكمال الذي لا يتضمن نقصا يمكن انتفاؤه على عبارة من يجعل ما ليس بنقص نقصا،

---

(١) عنوان في (ر): اشتراط كون الكمال الواجب له يتضمن نقصاً.

(٢) زيادة في (ظك).

(٣) في (ر)(م)(ق): "إذا".

(٤) في (ظك)(ظ): "فاته".

(٥) في (ظك) "قد".

(٦) في (ر)(م): "المنفعلة ".

(٧) ليست في (ظك).

(٨) في (ظك): "شيء".

(٩) في (ظ): "فيها حقيقة أن توجد"، وفي (ر)(م(ق): "فيما حقه أن يوجد ".

(١٠) في (ظ): "تكون".

(١١) في (ظك)(ظ): "للوجود".

(١٢) الشرط تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني وقيل الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده وقيل الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه. انظر: التعريفات (١٠٨/١)

(فاحتراز)[١] عما هو لبعض المخلوقات كمال دون بعض، وهو نقص بالإضافة إلى الخالق [تعالى][٢] [..][٣] لاستلزامه نقصا كالأكل والشرب مثلا، فإن الصحيح الذي يشتهي الأكل والشرب من [الحيوان][٤] أكمل من المريض الذي لا يشتهي الأكل والشرب لأن (قوامه)[٥] بالأكل والشرب.

فإذا قدر غير قابل له كان ناقصا عن القابل لهذا الكمال؛ لكن (هذا)[٦] يستلزم حاجة الآكل [و][٧] الشارب إلى غيره وهو ما يدخل فيه من الطعام والشراب وهو مستلزم لخروج شيء منه كالفضلات، وما لا [يحتاج][٨] إلى دخول شيء فيه أكمل ممن يحتاج إلى دخول شيء فيه، وما يتوقف كماله على غيره أنقص مما لا يحتاج في كماله إلى غيره، فإن الغني عن (الشيء أكمل)[٩] من الغني به، والغني بنفسه أكمل من الغني بغيره.

ولهذا كان من الكمالات ما هو كمال للمخلوق، وهو نقص بالنسبة إلى الخالق [تعالى][١٠] وهو كل ما كان مستلزما لإمكان العدم [عليه][١١] المنافي لوجوبه، وقيوميته، أو مستلزما للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزما [ ][١٢] لفقره المنافي لغناه.

---

(١) في (ظك):"فاحرار"، وفي (ق):"فاحترز".

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) في (ظ): جملة مضروبه.

(٤) العبارة في (ظ): "أكمل الحيوان وهو".

(٥) في (ظ): "قوامها".

(٦) في (ظ): "هو".

(٧) زيادة في (ظ)(ق).

(٨) غير واضحة في (ظك).

(٩) في(ر)(م)(ق): "شيء أعلى"، وفي هامش (ظك): كلمة "شيء".

(١٠) زيادة في (ظ).

(١١) ليست في (ظك).

(١٢) في (ظ): كلمة مضروبة.

فصل[1]

إذا تبين هذا، تبين أن ما جاء به الرسول [صلى الله عليه وسلم][2] هو الحق الذي يدل عليه المعقول وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة وهم سلف الأمة **[3] و(أئمتها)[4] الذين أثبتوا ما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات.

فإن الحياة والعلم والقدرة، والسمع والبصر والكلام: صفات كمال ممكنة بالضرورة ولا نقص فيها فإن (ما)[5] اتصف بهذه الصفات فهو أكمل (مما)[6] لا يتصف بها، والنقص في انتفائها لا في ثبوتها، والقابل للاتصاف بها كالحيوان أكمل ممن لا يقبل الاتصاف بها (كالجماد)[7].

(١) الفصل الثاني – في (ظ) بياض بقدر ثلاث كلمات، وكلمة فصل في نسخة (ظ) تأتي في العادة بخط كبير يتسع محلها لأكثر من كلمة ولعل هذا البياض لكلمة فصل فيوافق النسخ الأخرى، ففي بقية النسخ كلمة فصل، وفي (ر): عنوان "النتيجة إن الحق في الكمال ما جاء به الرسول واتبعه فيه السلف: في نتيجة ما تقدم وهو كون ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق وكون أولى الناس به سلف هذه الأمة"، وفي (م): عنوان "ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الكمال في التنزيه"

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) في (ظ): اختلف الترتيب بين الصفحات في المخطوطة(ظك) مع بقاء سرد الكلام كما هو تماما بدون تغيير.

(٤) في (ظ): "أيمتها ".

(٥) في (ظ)(ق): "من".

(٦) في (ظ)(ق): "ممن".

(٧) في (ق): " كالجمادات ".

والجماد: جسم مركب ليس له نمو.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١/١٣٢).

وأهل الإثبات يقولون للنفاة: لو لم يتصف بهذه الصفات لاتصف بأضدادها من الجهل والبكم والعمى [ ][1] والصمم، فقال لهم النفاة: هذه الصفات متقابلة (تقابل)[2] العدم[3] والملكة[4]

(١) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٢) ليست في (ظ).

(٣) العَدَمُ: انتفاء الكون، وقيل ضد الوجود فهو نفي شيء من شأنه أن يوجد، وذهب بعض المعتزلة إلي أن العدم ذات ما، وعدو المعدوم شيئا، وقيل العدم نقص صفة كان الأصل فيها أن توجد كالعمى بالنسبة للإنسان، ويقابله الملكة.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم(١/٧٢)، المعجم الفلسفي (١/١١٨).

(٤) الملكة: هي صفة راسخة في النفس وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية وتسمى حالة ما دامت سريعة الزوال فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة وبالقياس إلى ذلك الفعل عادة وخلقا. وقيل القدرة على الفعل أو الترك.

انظر: التعريفات (١/١٩٣)، المعجم الوسيط (١/ ٨٨٦)، المعجم الفلسفي (١/١٩٢).

والعدم والملكة شبهة للملاحدة كما ذكر ابن تيمية حين قال: شبهة للملاحدة، وللملاحدة الفلاسفة سؤال مشهور على قول القائل إما أن يكون حيا أو ميتا أو عالما أو جاهلا وقادرا أو عاجزا وسميعا بصيرا أو أعمى وأصم فإن هذين متقابلان تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والايجاب، والفرق بينهما أن الأول سلب الشيء عما من شأنه أن يكون متصفا به كسلب الحياة والسمع والبصر والعلم عن الحيوان فإنه قابل لذلك فإذا سلب عنه لزم أن يكون ميتا أعمى أصم جاهلا وأما الجماد فإنه لا يقبل الاتصاف بذلك فلا يقال فيه حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا سميع بصير ولا أعمى أصم الجواب عنها من وجوه، قلت وقد بسطنا الكلام على هذه الشبهة وغن كان الآمدي وأمثاله عجزوا عن حلها بل اعترفوا بورودها وبينا الجواب عن ذلك من وجوه: **الأول**: أن مالا يقبل الاتصاف بصفات الكمال أنقص مما يقبل الاتصاف بصفات الكمال والحي الجاهل الأعمى الأصم لقبوله للعلم والسمع والبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل ذلك ن فإذا كان يمتنع كون الواجب يقبل صفات الكمال ولا يتصف بها فلأن يمتنع كونه لا يقبلها بطريق الأولى، **والثاني**: أن كل صفة من صفات الكمال إذا لم تستلزم نقصا فالواجب أولى بها من الممكن واتصافه بها أولى من الممكن لأنه أكمل ولأن كل كمال حصل للممكن فهو من الواجب وهم يسلمون أن كل كمال حصل للمعلوم فهو من علته فالمعلول أولى بذلك، **الثالث**: أن كل ما أمكن اتصاف الرب سبحانه فهو واجب له لامتناع توقف شيء من صفاته على غيره، **الرابع**: أن نفي هذه

لا تقابل السلب[1] والإيجاب[2]، والمتقابلان تقابل العدم والملكة إنما يلزم من انتفاء أحدهما ثبوت الآخر إذا كان المحل قابلا لهما كالحيوان[3] الذي لا يخلو [إما أن يكون أعمى و][4] إما أن يكون بصيرا ؛ لأنه قابل لهما بخلاف الجماد فإنه لا يوصف لا بهذا ولا بهذا.

الصفات نقص وإن لم يسم جهلا وصما وبكما. **الخامس**: أن ما ذكروه من التفريق بين السلب والإيجاب والعدم والملكة بتسمية هذا ميتا دون هذا اصطلاح لهم لا يجب أتباعه والله قد سمى الجماد مواتا في مثل قوله تعالى: {والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون * أموات غير أحياء} وفي قوله تعالى: {وآية لهم الأرض الميتة}، وأمثال ذلك، فإذا كان قد علم انه لا بد من موجود بنفسه مختص بخصائص لا يشركه فيها غيره مباين له توهما باطلا شيطانيا وهو من جنس ما ذكره النبي صلى الله عليه و سلم في الحديث الصحيح لما قال يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا فيقول الله فيقول من خلق الله ؟ فإذا وجد أحدكم ذلك فليستعذ بالله ولينته.

انظر: درء التعارض (٢/ ١٤٠)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ١٥٧)، الصفدية (١/ ٩٥).

(١) السلب انتزاع النسبة، وقيل عمل ذهني قوامه رفض قضية أو فكرة، وقيل السلب رفع النسبة الوجودية بين شيئين.

انظر: التعريفات (١/١٠٤)، المعجم الفلسفي (١/٩٧)

(٢) الإيجاب هو إيقاع النسبة، وقيل إثبات أمر لأمر آخر، ويقابل السلب.

انظر: التعريفات (١/٣٨)، المعجم الفلسفي (١/٢٨)

(٣) الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة.

انظر: التعريفات (١/٨٤)، المعجم الفلسفي (١/٧٧)، معجم مقاليد العلوم (١/١٣٢)

(٤) ليست في (ظ).

[ ][1] (فيقول)[2] لهم أهل الإثبات: هذا باطل من وجوه:

أحدها: أن يقال الموجودات نوعان، نوع يقبل الاتصاف بالكمال كالحي، ونوع لا يقبله كالجماد، ومعلوم أن (القابل)[3] للاتصاف بصفات الكمال أكمل (ممن)[4] لا يقبل ذلك.

و(حينئذ)[5] فالرب (تعالى)[6] إن لم يقبل الاتصاف بصفات الكمال لزم انتفاء اتصافه بها، وأن يكون القابل لها وهو الحيوان الأعمى الأصم الذي لا يقبل السمع والبصر أكمل منه، فإن القابل للسمع والبصر في حال عدم ذلك أكمل ممن لا يقبل ذلك، فكيف المتصف، بها فلزم من ذلك أن يكون مسلوبا لصفات الكمال على قولهم ممتنعا عليه صفات الكمال، فأنتم فررتم من تشبيهه بالأحياء فشبهتموه بالجمادات وزعمتم أنكم تنزهونه عن النقائص فوصفتموه [..][7] بما هو أعظم [ ][8] النقص.

[و][9]الوجه الثاني أن يقال: هذا التفريق بين السلب والإيجاب وبين العدم والملكة أمر اصطلاحي؛ وإلا فكل ما ليس بحي فإنه يسمى ميتا كما قال تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ [يَدۡعُونَ][10]

(١) عنوان في (ر): دحض الشبهات على نفي الصفات من ثلاثة وجوه، وفي (م): أوجه الرد على نفاة الصفات.

(٢) في (ظك):"فتقول".

(٣) في (ظ): "يقابل".

(٤) في (ر)(م): "مما".

(٥) في (ظك): "ح".

(٦) ليست في (ر)(م)(ق).

(٧) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٨) في (ظك): "من".

(٩) زيادة في (ظك).

(١٠) في (ظ): "تدعون".

مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾[1].

الوجه الثالث: أن يقال (ففي)[2] سلب هذه الصفات نقص وإن لم يقدر هناك ضد ثبوتي فنحن نعلم بالضرورة[3] (أن ما يكون)[4] حيا عليما قديرا متكلما سميعا بصيرا أكمل ممن لا يكون كذلك، وأن [ذلك][5] لا يقال سميع ولا أصم كالجماد، وإذا كان مجرد إثبات هذه الصفات من الكمال ومجرد سلبها من النقص وجب ثبوتها لله تعالى، لأنه كمال ممكن (للموجود)[6] ولا نقص فيه بحال [بل النقص][7] في عدمه.

[ ][8] وكذلك إذا قدرنا (موصوفين)[9] [..][10] بهذه الصفات أحدهما يقدر على [...][11] التصرف بنفسه، فيأتي (ويجيء)[12] وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به،

---

(١) سورة النحل: ٢٠ – ٢١.

(٢) في (ر)(م): "نفي"، وفي (ق): "نفس".

(٣) الضرورة: مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له ، وقيل ضرورة الأمر الواقع وهي ما يستحيل عدم حصوله إذا ما توافرت شروطه وظروفه، والضروري ما لا يمكن ألا يكون أو ما لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه، ويسمى الواجب، وهو ما يمتنع عدمه، والحقيقة الضرورية: هي التي تفرض نفسها على الذهن بحيث لا يمكن نقضها.

انظر: التعريفات (١/١١٧)، المعجم الفلسفي (١/١٠٩)

(٤) في (ظ): "إما أن يكون".

(٥) في (ظك) " كان ذاته ".

(٦) في (ظ): "الوجود"، وفي(ظك)(م)(ر): "للوجود".

(٧) غير واضحة في (ظك).

(٨) عنوان (م): القادر على الأفعال أكمل ممن يعجز عنها.

(٩) في (ظ):"موصوفا"، وفي (ظك): "موصوفان".

(١٠) في (ظ): كلمة مضروبة.

(١١) في (ظك) جملة مضروبة.

(١٢) ليست في (ظ).

والآخر يمتنع ذلك منه فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال كان [هذا][1] القادر على الأفعال التي تصدر عنه أكمل ممن يمتنع صدورها (عنه)[2].

[ ][3]وإذا قيل قيام هذه [الأفعال][4] يستلزم قيام الحوادث به [كان][5] كما إذا قيل قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به، و[لفظ][6] (الأعراض)[7] والحوادث لفظان مجملان [ ][8] فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أن الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات كما يقال: فلان قد عرض له مرض شديد، وفلان قد أحدث حدثا عظيما ،كما قال النبي صلى الله عليه وسلم " إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة "[9]، وقال " لعن الله من [..][10] أحدث حدثا أو آوى محدثا "[11] وقال: " إذا أحدث أحدكم

(١) ليست في (ظك).

(٢) في (ظك): "منه".

(٣) عنوان في (ر): بيان أن صفات الأفعال الاختيارية له أكمل من عدمها.

(٤) غير واضحة في (ظك).

(٥) ليست في (ظ).

(٦) ليست في (ر)(م).

(٧) في (ظك): "الأغراض".

(٨) عنوان في (م): المراد بالأعراض والحوادث وأنها من الكمال.

(٩) سنن أبي داود: ٣٩- كتاب السنة /٥- باب في لزوم السنة / رقم الصفحة (١٥١٦/١) / رقم الحديث (٤٦٠٧).

قال الألباني: صحيح.

انظر: صحيح سنن أبي داود: ٣٤- كتاب السنة /٦- باب في لزوم السنة / رقم الصفحة (١١٨/٣) / رقم الحديث (٤٦٠٧).

(١٠) في (ظك)كلمة مضروبة.

(١١) في صحيح البخاري بلفظ (فمن أحدث حدثا أو آوى محدثا فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين..) الحديث: ٥٨- كتاب الجزية والموادعة / ١٧- باب إثم من عاهد ثم غدر/ رقم الصفحة (٢٥٧) / رقم الحديث (٣١٧٩).

فلا يصلي حتى يتوضأ "[١]، ويقول الفقهاء: الطهارة نوعان طهارة الحدث[٢] وطهارة الخبث[٣]، ويقول أهل الكلام: اختلف الناس في أهل الأحداث من أهل القبلة: كـ(الربا)[٤] والسرقة وشرب الخمر، ويقال فلان به عارض من الجن، وفلان حدث له مرض، فهذه من (النقائص)[٥] التي (تنزه)[٦] الله عنها.

والمراد بقوله " أحدث حدثا أو آوى محدثا ": قال أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي-رحمه الله: وقوله (فمن أحدث فيها حدثًا)؛ يعني من أحدث ما يخالف الشرع من عقوبة من بدعة، أو معصية، أو ظلم، كما قال: (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ)، وقوله: (أو آوى محدثًا)؛ أي ضمَّه إليه، ومنعه مِمَّن له عليه حقٌّ، ونصره. ويقال: أوى -بالقصر والمد-متعديًا ولازمًا، والقصر في اللازم أكثر، والمد في المتعدي أكثر.

انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣ / ٤٨٧).

(١) سنن أبي داود: ٢- كتاب الصلاة /٢٢٨،٢٣٠- باب استئذان المحدث للإمام / رقم الصفحة (١٣٠٥/١) / رقم الحديث (١١١٤). عن عائشة -رضي الله عنها-بلفظ قالت: قال النبي صلى الله عليه و سلم " إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ بأنفه ثم لينصرف " قال أبو داود رواه حماد بن سلمة وأبو أسامة عن هشام عن أبيه عن النبي صلى الله عليه و سلم " إذا دخل والإمام يخطب " لم يذكرا عائشة [رضي الله عنها].

قال الشيخ الألباني: صحيح.

انظر: صحيح أبي داود ٢-كتاب الصلاة / ٢٣٦- باب استئذان المحدث للإمام / رقم الصفحة (٣٠٦/١) / رقم الحديث (١١١٤).

(٢) هو النجاسة الحكمية المانعة من الصلاة وغيرها.

انظر: التعريفات (٧٤/١).

(٣) الخَبَثُ: النجاسة العينية، وقيل: عين مستقذرة يمنع ملابستها رفع الحدث والصلاة.

انظر: مطالب أولي النهى (١ / ٢٧)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (٤٩/١).

(٤) في (ظك): "الزنا".

(٥) في (ظ): "النقايض".

(٦) في (ظ): "يتنزه"، وفي (ق): "ينزه".

وإن أريد بالأعراض والحوادث [علمه وقدرته وكلامه وأفعاله بتسمية هذه أعراضا وحوادث][1] (فهو)[2] اصطلاح خاص [ ][3] أحدث ذلك [الاصطلاح][4] من أحدثه من أهل الكلام، وليست هذه لغة العرب [و][5] لا لغة أحد من الأمم، ولا لغة [...][6] القرآن ولا غيره [ولا العرف العام][7] ولا اصطلاح أكثر الخائضين في العلم، بل مبتدعو هذا الاصطلاح هم من أهل البدع المحدثين في الأمة الداخلين في ذم النبي صلى الله عليه وسلم وبكل حال (فمجرد)[8] هذا الاصطلاح وتسمية هذه [..][9] أعراضا وحوادث لا يخرجها عن أنها من الكمال الذي يكون المتصف به أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف (به)[10]، أو يمكنه ذلك ولا يتصف به.

وأيضا فإذا قدر اثنان أحدهما موصوف بصفات الكمال التي هي أعراض وحوادث على [..][11] اصطلاحهم؛ كالعلم والقدرة والفعل والبطش والآخر يمتنع أن يتصف بهذه الصفات [التي هي أعراض وحوادث][12] كان الأول (أكمل)[13] كما أن الحي المتصف بهذه الصفات أكمل من الجمادات.

(١) ليست في(ر)(م)(ق)، وفي (ظ): العبارة "الصفات والأفعال".

(٢) في (ظك): "هو".

(٣) في (ر)(م)(ق): زيادة "فإنما".

(٤) ليست في (ظك)(ظ).

(٥) ليست في (ر)(م).

(٦) في (ظك) جملة مضروبة.

(٧) ليست في (ظك).

(٨) في (ر)(م): "مجرد".

(٩) في (ظ) كلمة مضروبة.

(١٠) في (ر)(م)(ق): "بها".

(١١) في (ظ): كلمة مضروبة.

(١٢) ليست في (ظ).

(١٣) في (ظ): "الكمل".

[ ][1] وكذلك إذا قدر اثنان أحدهما يحب نعوت الكمال ويفرح بها و يرضاها، والآخر لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص، فلا يحب لا هذا ولا هذا، ولا يرضى لا هذا ولا هذا، ولا يفرح لا بهذا و[لا][2] بهذا كان الأول أكمل من الثاني.

ومعلوم أن الله تبارك وتعالى يحب المحسنين والمتقين والصابرين والمقسطين[3]، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهذه كلها صفات كمال.

وكذلك إذا قدر اثنان أحدهما يبغض [..][4] المتصف بضد الكمال كالظلم والجهل و[الكذب][5] و(يغضب على)[6] من يفعل ذلك، و(الآخر)[7] لا فرق عنده بين الجاهل الكاذب الظالم وبين العالم الصادق العادل، لا يبغض لا هذا ولا هذا، ولا يغضب لا على هذا ولا على هذا، كان الأول أكمل.

---

(١) عنوان في (م): صفات المحبة والرضا صفات كمال.

(٢) ليست في (ظ).

(٣) قسط: القُسُوطُ الجور والعدول عن الحق وبابه جلس ومنه قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ والقِسْطُ بالكسر العدل تقول منه أقْسَطَ الرجل فهو مُقْسِطٌ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ والقِسْطُ أيضا الحصة والنصيب يقال تَقَسَّطْنَا الشيء بيننا.

انظر: الصحاح (٩٤٠/١)، مختار الصحاح (٢٢٣/١)

(٤) في (ظ) كلمة مضروبة.

(٥) غير واضحة في (ظك).

(٦) في (ظك): "يغضبه".

(٧) في (ظك): "آخر".

[ ][1] وكذلك إذا قدر (اثنان)[2] أحدهما يقدر (أن)[3] يفعل بيديه ويقبل بوجهه، والآخر لا يمكنه ذلك، إما لامتناع أن يكون له وجه ويدان، وإما لامتناع الفعل والإقبال عليه باليدين والوجه كان الأول أكمل.

فالوجه واليدان لا يعدان من [..][4] صفات النقص في شيء مما يوصف بذلك، (و)[5] وجه كل شيء بحسب ما يضاف إليه، وهو ممدوح به لا مذموم ، كوجه النهار، ووجه الثوب، ووجه (القوم)[6]، ووجه (الجبل)[7]، ووجه الرأي، وغير ذلك؛ وليس الوجه المضاف إلى غيره هو نفس المضاف إليه في شيء من موارد الاستعمال سواء (قدر)[8] الاستعمال حقيقة (أو)[9] مجازا[10].

(١) عنوان في (ر): تفنيد قولهم إن الكمال بصفات الأفعال يستلزم نقص الذات.

(٢) في (ظك): "حيان ".

(٣) في (ظ): " واو ".

(٤) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٥) في (ظك): بل".

(٦) في (ظك): "القمر".

(٧) في (ظك): "الحبل".

(٨) في (ر)(م): "كان".

(٩) في (ر)(م): "أم".

(١٠) المجاز اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، وقيل ما جاوز وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما، إما من حيث الصورة أو من حيث المعنى الازم المشهور أو من حيث القرب والمجاورة كاسم الأسد للرجل الشجاع ، وكألفاظ يكنى بها الحديث، وهو أنواع المجاز العقلي، واللغوي، المركب.
قال شيخ الإسلام في تقسيم الكلام لحقيقة ومجاز: هذا التقسيم لا حقيقة له وليس لمن فرق بينهما حد صحيح يميز به بين هذا وهذا فعلم أن هذا التقسيم باطل وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول بل يتكلم بلا علم فهم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل وذلك أنهم قالوا: الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو المستعمل في غير ما وضع له احتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال وهذا يتعذر ثم يقسمون الحقيقة إلى لغوية وعرفية وأكثرهم يقسمها إلى ثلاث لغوية وشرعية وعرفية.
انظر: التعريفات (١/١٧٠)، معجم الفلسفي (١/١٧٠)، الإيمان (٢ / ١١٠).

فإن قيل من يمكنه الفعل [..][1] بكلامه أو بقدرته بدون يديه أكمل ممن يفعل بيديه، قيل من يمكنه الفعل بقدرته (أو)[2] (تكليمه)[3] إذا شاء وبيديه إذا شاء هو أكمل ممن لا يمكنه الفعل إلا بقدرته (أو)[4] تكليمه ولا يمكنه أن يفعل باليد، ولهذا كان الإنسان أكمل من الجمادات التي تفعل بقوى فيها ، كالنار والماء فإذا قدر اثنان أحدهما لا يمكنه الفعل إلا بقوة فيه والآخر يمكنه الفعل بقوة فيه وبكلامه فهذا أكمل، (فإذا)[5] قدر آخر [فقدر أن][6] يفعل بقوة فيه وبكلامه وبيديه إذا شاء فهو أكمل وأكمل وأما صفات النقص فمثل النوم فإن الحي اليقظان أكمل من النائم والوسنان، والله [تعالى][7] لا تأخذه سنة[8] ولا نوم وكذلك من يحفظ [الشيء][9] بلا اكتراث[10] أكمل ممن [..][11] (يكرثه)[12] ذلك، والله تعالى وسع كرسيه السموات والأرض ولا (يؤوده)[13] حفظهما.

---

(١) في (ظ): جملة مضروبة.

(٢) في (ظك): "و".

(٣) في (ظ): "كلامه".

(٤) في (ظ): "و".

(٥) في (ظك): "وإذا".

(٦) زيادة في (ظك).

(٧) زيادة في (ظ).

(٨) الوَسَن والسِّنة الغفلة والغفوة قال (لا تأخذه سنة ولا نوم).

انظر: المفردات في غريب القرآن (٥٣٩/١)، الصحاح (١٢٤٦/١)

(٩) ليست في (ظ)(ر)(م).

(١٠) (كرث) الكاف والراء والثاء ليس فيه إلا كَرَثَهُ الأمر إذا بلغ منه المشقة.

انظر: مقاييس اللغة مادة (كرث) (١٧٥/١)، الصحاح (٩٩٣/١)، مختار الصحاح (٢٣٦/١).

(١١) في (ظك): كلمة مضروبة.

(١٢) في (ر)(م): "يلزمه".

(١٣) في (ظك)(ظ): "يؤده".

و[هو][1] كذلك من يفعل ولا يتعب: أكمل ممن يتعب، والله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسه من لغوب[2].

ولهذا وصف الرب [تعالى][3] بالعلم دون الجهل، (والقدرة)[4] دون العجز، والحياة دون الموت، والسمع والبصر والكلام دون (الصمم)[5] والعمى والبكم، والضحك دون البكاء، والفرح دون الحزن.

وأما الغضب مع (الرضا)[6]، والبغض مع الحب فهو أكمل ممن لا يكون منه إلا (الرضى)[7] والحب دون البغض والغضب للأمور [المذمومة][8] التي تستحق أن تذم وتبغض، ولهذا كان اتصافه بأنه يعطي ويمنع ويخفض ويرفع ويعز ويذل أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء والإعزاز والرفع؛ لأن [...][9] [الفاعل][10] (للفعل)[11] الآخر حيث [تقتضي الحكمة ذلك][12] أكمل

(١) زيادة في (ظ).

(٢) من [لَغَب] لَ غَ ب: اللُّغُوبُ بضمتين التعب والإعياء وبابه دخل و لَغِبَ بالكسر لُغُوباً لغة ضعيفة.

انظر: الصحاح (١/١٠٣٩)، مختار الصحاح (١/٢٥٠)، المفردات في غريب القرآن (١/٤٥٥).

(٣) ليست في (ر)(م)(ق).

(٤) في (ظ): "بالقدرة".

(٥) في (ظ): "الصم".

(٦) في (ر)(م): "الرضاء" .

(٧) في (ظك)(ظ)(ق): "الرضا".

(٨) ليست في (ظ)(ر)(م).

(٩) في (ظك): زيادة "أحد النوعين للفعل الآخر حيث تقتضي الحكمة" مضروبة.

(١٠) زيادة في (ظك).

(١١) في (ظ)(ق)(ر)(م) "الفعل ".

(١٢) في (ظ): العبارة "يقتضي ذلك"، وفي(ر)(م): "تقتضي الكلمة ذلك"، وفي (ظك): "تقتضي ذلك".

(ممن)[١] لا يفعل إلا أحد النوعين ويخل بالآخر في المحل المناسب له، [و][٢]من اعتبر هذا الباب (وجده)[٣] على قانون الصواب [والله][٤] الهادي لأولي الألباب.

(١) في (ق): "مما".

(٢) ليست في (ظ)(ر)(م).

(٣) في (ظ): "وحده".

(٤) في (ظ): العبارة "كفا الله ".

فصل(١)

وأما قول ملاحدة (الفلاسفة)(٢) وغيرهم إن اتصافه بهذه الصفات إن أوجب له كمالا [..](٣) فقد استكمل بغيره فيكون ناقصا بذاته، وإن أوجب له نقصا لم يجز اتصافه بها، فيقال: [قد تقدم أن](٤) [الكمال المعين هو](٥) الكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه.

وحينئذ فقول القائل يكون ناقصا بذاته، إن أراد به أن يكون بدون هذه الصفات ناقصا فهذا حق [لكن](٦) [ ](٧)من هذا فررنا، و(قدرنا)(٨) أنه لا بد من صفات الكمال وإلا كان (ناقصا)(٩)، [وإن أراد به أنه أنما صار كاملا](١٠) بالصفات التي (اتصف)(١١) بها فلا [تكون

(١) الفصل الثالث – في (ر): عنوان "الرد على نفاة الأفعال الاختيارية من خمسة وجوه"، وفي (م):"تقدير صفات الكمال لنفي النقص".

(٢) في (ظك): "الفلسفة "، وفي (ر)(م)(ق): "المتفلسفة".

وتقدم التعريف بها بأنها: هي الحكمة، وقيل معرفة الإنسان نفسه، وقيل: علم الأشياء الأبدية.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١٣١/١)

(٣) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٤) ليست في (ر)(م).

(٥) ما بين المعقوفتين في (ظك): "الكمال المعتبر هو"، وفي هامش (ظ) :"المعتبر هو الكمال".

(٦) ليست في (ظ).

(٧) في (ظ): "و".

(٨) في (ظ): "قررنا".

(٩) في (ظ)(ر)(م): "نقصا".

(١٠) وقع اختلاف في العبارة فيما بين المعقوفتين ففي (ظ): العبارة "وإن أراد أن ذاته إنما صارت كاملة"، وفي(ظك): "وإن أراد أن ذاته إنما صارت كاملة "

(١١) في (ظك): "اتصفت".

كاملة بذاتها][1] المجردة عن هذه الصفات، فيقال [أولا][2] هذا إنما يتوجه (أن)[3] لو أمكن وجود ذات مجردة عن هذه الصفات، أو أمكن وجود ذات كاملة مجردة عن هذه الصفات، فإذا كان أحد هذين ممتنعا امتنع كماله بدون هذه الصفات فكيف إذا كان كلاهما ممتنعا، فإن وجود ذات كاملة بدون هذه الصفات ممتنع، فإنا نعلم بالضرورة أن الذات التي لا}}[4] ** تكون حية عليمة قديرة سميعة بصيرة متكلمة ليست أكمل من الذات التي [ ][5] تكون حية عليمة [قديرة][6] سميعة بصيرة [ ][7] متكلمة.

[ ][8] وإذا كان صريح العقل يقضي بأن الذات المسلوبة هذه (الصفات)[9] ليست مثل [الذات][10] (المتصفة)[11]، فضلا عن أن (تكون)[12] أكمل منها، و(يقضي)[13] بأن الذات المتصفة بها أكمل علم بالضرورة امتناع كمال الذات بدون هذه الصفات.

---

(١) في (ر)(م)(ق): "يكون كاملا بذاته".

(٢) ليست في (ظك)(ظ).

(٣) في (ق): "أنه".

(٤) الذي في (ظ)(ق) موافق لما في (ظك)، وأما (ر)(م) ففارقة بقية النسخ كما بينا من قبل، وقد وضعته بين خاصرتين بعد نجمتين.

(٥) في (ظ): "لا".

(٦) زيادة في (ظ).

(٧) في (ظك)(ر)(م): "قديرة".

(٨) في (م): عنوان "العقل يقضي بامتناع تجرد الذات عن الصفات".

(٩) في (ظ): "الصفا".

(١٠) ليست في (ظ).

(١١) في (ظ): "لمتصفة".

(١٢) في (ظك): "يكون".

(١٣) في (ظ): "تقضي".

(فإذا)[1] قيل بعد ذلك [لا][2] تكون ذاته ناقصة (مسلوبة)[3] الكمال إلا بهذه الصفات (قيل)[4] الكمال بدون هذه الصفات ممتنع وعدم الممتنع ليس نقصا وإنما النقص عدم ما يمكن.

وأيضا فإذا ثبت أنه [..][5] يمكن اتصافه بالكمال وما اتصف به وجب له، [و][6] امتنع تجرد ذاته عن هذه الصفات، فكان تقدير ذاته منفكة عن هذه الصفات تقديرا ممتنعا.

وإذا قُدر للذات تقدير ممتنع، وقيل إنها ناقصة (بدونه)[7] كان ذلك مما يدل على امتناع ذلك التقدير، لا على امتناع نقيضه كما لو قيل: إذا مات [كان][8] (نقص)[9]، فهذا يقتضي وجوب كونه حيا.

كذلك إذا كان تقدير (ذاته)[10] خالية عن هذه الصفات (يوجب)[11] أن تكون ناقصة كان ذلك مما يستلزم أن (يوصف)[12] بهذه الصفات.

---

(١) في (ق): "فإن".

(٢) ليست في (ظك)(ظ).

(٣) في (ر)(م): "متساوية".

(٤) في (ظ): "قبل".

(٥) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٦) زيادة في (ق).

(٧) في (ر)(م): "صفة"، وفي (ظك) : "منه".

(٨) ليست في (ر)(م).

(٩) في (ظ)(ق)(ر)(م) "ناقصا".

(١٠) في (ظك): "ذات".

(١١) في (ظك): "توجب".

(١٢) في (ظك): "توصف".

وأيضا فقول القائل: (استكمل)[١] بغيره ممنوع، فإنا لا نطلق على صفاته أنها غيره (ولا أنها)[٢] ليست غيره، [كما لا نطلق أنها هو هي ولا نطلق أنها ليست هي هو وليست غيره][٣] على ما عليه أئمة السلف كالإمام أحمد [بن حنبل][٤] وغيره وهو اختيار [حذاق][٥] المثبتة، كابن [كلاب][٦] وغيره.

ومنهم من يقول: أنا [..][٧] (أطلق)[٨] عليها أنها ليست هي هو ولا (أطلق)[٩] عليها أنها ليست غيره ولا (أجمع)[١٠] بين السلبين (فأقول)[١١] لا هي هو ولا هي غيره، (وهو)[١٢]

(١) في (ر)(م)(ق): "اكتمل".

(٢) في (ظ): "ولأنها".

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) ليست في (ظك)(ظ).

(٥) غير واضحة في (ظك).

(٦) غير واضحة في (ظك).

(٧) في (ق): "لا".

(٨) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٩) في (ظ): "نطلق".

(١٠) في (ظ): "نجمع".

(١١) في (ظ): "فنقول".

(١٢) في (ظك) "هذا".

(اختيار)[1] طائفة من المثبتة كالأشعري [وغيره][2]، وأظن [أن][3] قول [أبي][4] الحسن (التميمي[5])[6] هو هذا أو (ما يشبه هذا)[7].

ومنهم من يجوز إطلاق هذا السلب وهذا السلب، [في][8] إطلاقهما جميعا كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى[9].

---

(١) في (ظ): "اختيا".

(٢) ليست في (ق).

(٣) ليست في (ر)(م).

(٤) ليست في (ظ).

(٥) عبد العزيز بن الحارث بن أسد أبو الحسن التميمي، وصحب أبا القاسم الخرقي وأبا بكر عبد العزيز، وصنف في الأصول والفروع والفرائض، مولده سنة سبع عشرة وثلاثمائة وموته في ذي القعدة من سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

انظر: طبقات الحنابلة – (٢ / ١٢١)

(٦) في (ر): " التمتمي "، وفي (م): " التمتي".

(٧) في (ظ): "ما يشبهه".

(٨) في (ظك): "و".

(٩) أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، عالم عصره في الاصول والفروع وأنواع الفنون، ولد سنة (٣٨٠هـ) وهو من أهل بغداد، مات أبوه ولابي يعلى عشرة أعوام، أخذ عن أبي عبد الله بن حامد، شيخ الحنابلة، فصحبه أعواما، وبرع في الفقه عنده، وارتفعت مكانته عند القادر والقائم العباسيين فقرباه، وجمع كتاب إبطال تأويل الصفات ، فقاموا عليه لما فيه من الواهي والموضوع ولم تكن له يد طولى في معرفة الحديث، له تصانيف كثيرة على مذهب الإمام أحمد، وردود على الأشعرية و الكرامية و السالمية و المجسمة وغير ذلك، توفي سنة (٤٥٨ هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٨٩)، الأعلام (٦ / ٩٩).

[ ] [1]ومنشأ هذا أن لفظ الغير[2] يراد به (المباين)[3] للشيء، ويراد به ما ليس هو إياه (وكان)[4] في إطلاق الألفاظ المجملة[5]إيهام لمعاني فاسدة[6].

ونحن نجيب بجواب علمي فنقول: قول القائل يتكمل بغيره، (أيريد)[7] به بشيء منفصل عنه (أم يريد)[8] بصفة لوازم ذاته أما الأول فممتنع.

---

(١) في (م): عنوان "الألفاظ المجملة توهم بالمعاني الفاسدة".

(٢) الغير: تأتي بمعنى سوى، وغير: يراد به ما سوى الشيء مما هو مختلف أو متميز منه، و قال الكفومي: والغيرية اصطلاحا كون الموجودين بحيث يتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر يعني أنه يمكن الانفكاك بينهما ولا يتبادر من (سوى) إلا الغيرية بالمعنى اللغوي والغيران بمعنى ما يجوز وجود أحدهما مع عدم الآخر لا يتصور ذلك في صفات الله مع ذاته ولا في صفة مع صفة أخرى ثم اعلم أن الشيء الواحد يوصف بالوجود والعدم في حالة واحدة عند قيام الدليل على ذلك كما في ارتفاع العينية والغيرية بين ذات الله وصفاته.

انظر: كتاب الكليات (١ / ٦٦٣)، المعجم الفلسفي (١٣٣/١)، مختار الصحاح (١ / ٤٨٨)، المعجم الوسيط (٢ / ٦٦٨).

(٣) في (ق)(ر)(م): "المغاير".

(٤) في (ظك): "فكان".

(٥) المجمل : ما افتقر إلى البيان والبيان إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي، وقيل: هو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ إلا ببيان من المجمل سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الإقدام كالمشترك أو لغرابة اللفظ كالهلوع أو لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم فترجع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل كالصلاة والزكاة والربا فإن الصلاة في اللغة الدعاء وذلك غير مراد وقد بينها النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل فتطلب المعنى الذي جعلت الصلاة لأجله صلاة أهو التواضع والخشوع أو الأركان المعلومة ثم نتأول أي نتعدى إلى صلاة الجنازة فيمن يخلفه ويصلي أم لا.

انظر: التعريفات(١٧٠/١)، الورقات (١ / ١٨).

(٦) ينظر: كتاب الكليات (١ / ٦٦٣).

(٧) في (ظ): "أتريد".

(٨) في (ظ): "أتريد".

وأما الثاني فهو حق ولوازم ذاته لا يمكن [وجود ذاته تعالى بدونها][1] ، كما لا يمكن (وجود ذاته بدون ذاته فيكون كاملا بما هو داخل في مسمى واجب بوجوبه لا يمكن وجوده بدونه)[2] وهذا كمال (بنفسه)[3] لا (بشيء)[4] مباين لنفسه، وقد نص الأئمة كأحمد[5]

(١) زيادة في (ظ).

(٢) في(ظ):"وجوده تعالى بدونه "، وفي (ر)(م)(ق): "وجودها بدونه".

(٣) في (ظ)(ر)و(م): "نفسه".

(٤) في (ظ)(ر)(م): "شيء".

(٥) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام. ومن له قدم صدق في الإسلام، ومن ضاع صيته بين الأنام، قال صالح قال لي أبي: ولدت في ربيع الأول سنة أربع وستين ومئة، وكان والده من أجناد مرو، مات شابا له نحو من ثلاثين سنة، فوليته أمه. طلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، فقد طلب العلم في العراق ثم رحل لبقية الأقطار كالحرمين واليمن، وتحصل على علم جم مبارك، قال عبد الرزاق،: إن يعش هذا الرجل – أحمد بن حنبل – يكون خلفا من العلماء. وقال ابن المديني: أعز الله الدين بالصديق يوم الردة، وبأحمد يوم المحنة. بدأت فتنة القول بخلق القرآن مع المعتزلة في عهد الخليفة المأمون وسجن أحمد بسبب عدم إجابته في بغداد، وأقسم المأمون على قتله في الصباح إن لم يجب، فدعاء عليه الإمام أحمد فمات المأمون من ليلته، وتولى بعده أخوه الخليفة المعتصم واستمرت الفتنة واستمر حبسه وجُلد أمام الخليفة وتولى الخليفة جلده بيده، ورد للحبس، وطبب فيه من آثار الجلد، ثم أطلقه المعتصم ومنعه من التحديث، وبعد موت المعتصم خلفه ابنه الواثق وما زالت الفتنة ومنع الشيخ من التحديث وزادة عليه المحنة بمنعه من الخروج من بيته إلى أن انتهت مدة خلافة الواثق بموته، ثم خلفه المتوكل فأظهر السنة ورفع المحنة وأطلق الإمام أحمد من منعه وقربه وأكرمه، فصار بعدها إمام الدنيا عامة وخاصة، فكل من أراد المعتقد الصحيح انتسب لما عليه الإمام أحمد، ورضيه، فصار إمام هدى ومنار سبيل لا يطعن فيه من بعده إلا أتهم في معتقده، فسبحان من يرفع أقوام ويخفض آخرين، وأما فاته فقال المروذي: مرض أحمد تسعة أيام، وكان ربما أذن للناس، فيدخلون عليه أفواجا، يسلمون ويرد بيده ،وتسامع الناس وكثروا، وسمع السلطان بكثرة الناس، فوكل السلطان ببابه وبباب الزقاق الرابطة وأصحاب الإخبار، ثم أغلق باب الزقاق، فكان الناس في الشوارع، والمساجد، حتى تعطل بعض الباعة. ولما كان يوم الجمعة، لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول، لساعتين من النهار، توفي، قال عبد الله بن أحمد: مات لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول، يوم الجمعة، و أخرجت الجنازة بعد منصرف الناس من

[بن حنبل][1] وغيره، وأئمة المثبتة كأبي محمد (بن كلاب[2])[3] وغيره، على أن القائل إذا قال: الحمد لله، أو قال: (دعوت الله وعبدته)[4] أو قال: (يا لله)[5]، فاسم [الله][6] متناول لذاته المتصفة بصفاته، [و][7] ليست صفاته (زائدة على)[8] مسمى [أسمه فلا يقال أن صفاته زائدة على مسمى][9] أسمائه الحسنى.

الجمعة. قال عبد الوهاب الوراق، يقول: ما بلغنا أن جمعا في الجاهلية ولا الإسلام مثله – يعني: من شهد الجنازة – حتى بلغنا أن الموضع مسح وحزر على الصحيح، فإذا هو نحو من ألف ألف. وقد رؤيت له منامات خير، فرحم الله الإمام رحمة واسعة.

انظر: كتاب سيرة الإمام أحمد بن حنبل – لابنه صالح، سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٧)، طبقات الحنابلة (١ / ٤، ٢٠)، البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٥).

(١) ليست في (ظ).

(٢) أبو محمد عبد الله بن سعيد ابن كُلاَّب القَطّان البصري: رأْس المتكلمين بالبصرة في زمانه، له تصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم، ، له كتب، منها " الصفات " و " خلق الافعال " و " الرد على المعتزلة "، قال السبكي: وكلاب بضم الكاف وتشديد اللام، قيل: لقب بها لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه كما يجتذب الكلابُ الشيء

انظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٤)، الأعلام (٤ / ٩٠).

(٣) في (ظ): "الكلابي".

(٤) في (ظ): "أعوذ بالله".

(٥) في (ر)(م)(ق): "بالله".

(٦) ليست في (ظك).

(٧) ليست في (ظك).

(٨) في (ظك): " خارجا عن ".

(٩) زيادة في (ظك).

وإذا قيل هل صفاته زائدة على الذات أم لا (قيل)[1]: إن أريد بالذات المجردة التي [تقر][2] بها نفاة الصفات [فالصفات][3] زائدة [عليها][4]، وإن أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون موجودة إلا بصفاتها اللازمة [لها][5]، والصفات ليست زائدة على الذات المتصفة بالصفات وإن كانت زائدة على الذات التي يقدر تجردها عن الصفات.

---

(١) في (ظك): "يقال".

(٢) في (ر)(م)(ق): "يقر"، وليست في(ظ).

(٣) ليست في (ظك).

(٤) في (ظك): "على هذه الذات لكن لا يحقق في الخارج لهذه الذات المجردة من الصفات".

(٥) ليست في (ر)(م)(ق).

فصل (١)

وأما قول القائل لو قامت به صفات وجودية لكان مفتقرا إليها وهي مفتقرة إليه(٢) [ ](٣) فيكون الرب مفتقرا إلى غيره فهو من جنس السؤال الأول.

فيقال أولا: قول القائل لو قامت به (صفات)(٤) وجودية لكان مفتقرا [ ](٥) إليها؛ يقتضي إمكان (جوهر تقوم)(٦) به (الصفات)(٧)؛ وإمكان ذات لا تقوم بها (الصفات)(٨)، فلو كان أحدهما ممتنعا لبطل هذا الكلام فكيف إذا كان كلاهما ممتنعا فإن تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات إنما يمكن في الذهن لا في الخارج (كتقدير)(٩) وجود مطلق لا يتعين في الخارج.

---

(١) الفصل الرابع – في (ر): عنوان "شبهة نفاة الصفات تكمله بها أو افتقار إليها"، و(م): عنوان "امتناع تقدير ذات مجردة عن جميع الصفات".

(٢) المراد بالقائل هم المعتزلة كما في الاستفتاء.

قال بن تيمية: والمعتزلة يقولون: لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقرًا إليها وهي مفتقرة إليه، فيكون الرب مفتقرا إلى غيره؛ ولأنها أعراض لا تقوم إلا بجسم، والجسم مركب، والمركب ممكن محتاج، وذلك عين النقص

أنظر: مفهوم الشكر عند ابن تيمية رحمه الله (١ / ٨٨)

(٣) في (ظ): حرف مضروب.

(٤) في (ظ): "صفاته".

(٥) في (ظ): حرف مضروب.

(٦) في (ظ): "الا تقوم"، وفي (ظك): "أن لا يقوم".

(٧) في (ظ): "صفات".

(٨) في (ظ): "صفات".

(٩) في (ظك): "لتقدير".

ولفظ ذات[1] تأنيث ذو وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافا إلى غيره فهم يقولون: فلان ذو علم وقدرة ونفس ذات علم وقدرة، وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ ذو [و][2] لفظ ذات لم يجئ إلا مقرونا بالإضافة كقوله [تعالى][3]: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡ﴾[4] وقوله: ﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[5]، وقول خبيب[6][رضي الله عنه][7]:

وذلك في ذات الإله... [8]

(١) ذات: مؤنث ذو بمعنى صاحب يقال هي ذات مال وذات أفنان ومثناها ذواتا وفي التنزيل العزيز (ولمن خاف مقام ربه جنتان فبأي آلاء ربكما تكذبان ذواتا أفنان) جمعها ذوات يقال جنات ذوات أفنان ويقال لقيته ذات يوم ولقيته ذات مرة في يوم أو مرة وما كلمت فلانا ذات شفة كلمة ووضعت المرأة ذات بطنها ولدت وقلت ذات يده ما ملكت يداه وأصلح ذات بينهم الحال التي بها يتصافون وجلس ذات الشمال وذات اليمين جهتها وذات الشيء حقيقته وخاصته ويقال عيب ذاتي جبلي وخلقي و (الذات) النفس والشخص يقال في الأدب نقد ذاتي يرجع إلى آراء الشخص وانفعالاته وهو خلاف الموضوعي (محدثة) ويقال جاء فلان بذاته عينه ونفسه ويقال عرفه من ذات نفسه سريرته المضمرة وجاء من ذات نفسه طيعا، (وذات الصدر) سريرة الإنسان وفي التنزيل العزيز (والله عليم بذات الصدور).

انظر: التعريفات (١/٩٣)، المعجم الوسيط (١/٣٠٧)، المعجم الفلسفي (١/٨٧).

(٢) ليست في (ظ).

(٣) زيادة في (ظ).

(٤) سورة الأنفال: ١.

(٥) سورة آل عمران: ١١٩.

(٦) خبيب بن عدي بن مالك بن عامر الأنصاري الأوسي شهد بدرا واستشهد في عهد النبي صلى الله الله عليه و سلم حين بعث رسول الله صلى الله عليه و سلم عشرة رهط عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت وفيهم خبيب وزيد بن الدثنة، فغدر بهم المشركون وأسروهما وباعوهما بمكة وقتلا فيها بقتلى بدر من المشركين انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢ / ٢٢٥).

(٧) زيادة في (ر)(م)(ق).

(٨) تقدم وتمام البيت:

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع.

ونحو ذلك...

لكن لما صار النظار يتكلمون في هذا الباب قالوا [إنه](1) يقال [إنها](2) ذات علم وقدرة، ثم إنهم قطعوا هذا اللفظ عن الإضافة وعرفوه، فقالوا [الذات](3) وهي لفظ مولد ليس من لفظ العرب العرباء ولهذا أنكره طائفة من أهل العلم، كأبي الفتح بن برهان(4) [وابن الدهان](5) وغيرهما وقالوا: ليست هذه اللفظة عربية ورد عليهم آخرون كالقاضي وابن عقيل(6) وغيرهما.

(١) ليست في (ظ)، وفي (ظك): " لها أن".

(٢) في (ظ)، وفي(ظك): "إنه".

(٣) غير واضحة في (ظك).

(٤) أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان، مولده ووفاته ببغداد (٤٧٩ - ٥١٨ هـ) فقيه بغدادي، غلب عليه علم الاصول، كان يضرب به المثل في حل الاشكال، من أصحاب ابن عقيل ثم تحول شافعيا، ودرس بالنظامية، تفقه بالشاشي والغزالي، وكان يقول: إن العامي لا يلزمه التقيد بمذهب معين، ودرس بالنظامية شهرا واحدا وعزل، ثم تولاها ثانيا يوما واحدا وعزل أيضا.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٥٦)، الأعلام (١ / ١٧٣).

(٥) غير واضحة في (ظك).

(٦) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (٤٣١هـ)، يعرف بابن عقيل، عالم العراق من شيوخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قوي الحجة، يتوقد ذكاء، و بحر معارف، قل له في زمانه نظير على بدعته اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثته، وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين، ثم أظهر التوبة حتى تمكن من الظهور له تصانيف أعظمها "كتاب الفنون " بقيت منه إجزاء، توفي سنة (٥١٣ هـ).

انظر: الأعلام (٤ / ٣١٣)، سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٤٣)، ذيل طبقات الحنابلة (١ / ١١٨).

وفصل الخطاب: أنها ليست من العربية العرباء بل من المولدة كلفظ [الموجود][1]ولفظ الماهية[2] والكيفية[3]ونحو ذلك}[4] [فهنا][5] (اللفظ)[6] يقتضي وجود صفات تضاف الذات إليها فيقال: ذات علم وذات قدرة وذات كلام، والمعنى [كذلك][7] فإنه لا يمكن وجود شيء قائم بنفسه في الخارج لا [ ][8] يتصف بصفة ثبوتية أصلا، بل فرض هذا في الخارج كفرض عرض يقوم بنفسه لا بغيره.

(ففرض)[9] عرض قائم بنفسه لا صفة له، كفرض صفة لا تقوم بغيرها، وكلاهما ممتنع فما [هو][10] (قائم)[11] بنفسه فلا بد له من صفة، وما كان صفة فلا بد له من قائم بنفسه متصف به.

---

(١) غير واضحة في (ظك)، وفي (ظ): " الوجود".

(٢) الماهية: ماهية الشيء كنهه وحقيقته أخذت من النسبة إلى ما هو أو ما هي، وماهية الشيء ما به الشيء هو هو وهي من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة ولا كلي ولا جزئي ولا خاص ولا عام،.
انظر: التعريفات (١/١٦٣)، المعجم الوسيط (١/٨٩٢).

(٣) الكيفية: مصدر صناعي من لفظ كيف زيد عليها ياء النسب وتاء للنقل من الاسمية إلى المصدرية وكيفية الشيء حاله وصفته والكيفية إن اختصت بذوات الأنفس تسمى كيفية نفسانية كالعلم والحياة وإن كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة وإلا سميت حالا كالكتابة فإنها في ابتدائها تكون حالا فإذا استحكمت صارت ملكة.
أنظر: المعجم الوسيط (١/ ٨٠٧).

(٤) ما بين الخاصرتين من هامش (ظك).

(٥) ليست(ر)(م) ، وفي (ظ)(ق): "فهذا".

(٦) في (ظ): "لفظ".

(٧) غير واضحة في (ظك).

(٨) في (ظ) كلمة مضروبة.

(٩) في (ظك): "فيفرض".

(١٠) في (ظ): "كان".

(١١) في (ظ): "قايم".

ولهذا (سلم)[1] المنازعون أنهم لا يعلمون قائما بنفسه لا صفة له سواء سموه جوهرا[2] أو جسما أو غير ذلك ويقولون وجود جوهر معرى عن جميع الأعراض ممتنع، فمن قَدّر إمكان موجود قائم بنفسه لا صفة له فقد قدر ما لا يعلم وجوده في الخارج، ولا [ما لا][3] يعلم (إمكانه)[4] في الخارج، فكيف إذا علم أنه ممتنع في الخارج عن الذهن.

(١) في (ظك): "يسلم".

(٢) الجوهر: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع وهو مختصر في خمسة هيولي وصورة وجسم ونفس وعقل لأنه إما أن يكون مجردا أو غير مجرد فالأول أي المجرد إما أن يتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف أو لا يتعلق والأول أي ما يتعلق العقل والثاني أي ما لا يتعلق النفس، والثاني وهو أن يكون غير مجرد إما أن يكون مركبا أولا، والأول أي المركب الجسم والثاني إي غير المركب إما حال أو محل فالأول أي الحال الصورة والثاني أي الحل الهيولى وتسمى هذه الحقيقة الجوهرية في الاصطلاح، وأعلم أن الجوهر ينقسم إلى بسيط روحاني كالعقول والنفوس المجردة و إلى بسيط جسماني كالعناصر و إلى مركب في العقل دون الخارج كالماهيات الجوهرية المركبة من الجنس والفصل و إلى مركب منهما كالمولدات الثلاث. جوهر الشيء حقيقته وذاته، وفي الفلسفة ما قام بنفسه ويقابله العرض وهو ما يقوم بغيره واحدته جوهرة.

قال ابن تيمية: انقسام الجوهر الى ما هو حال وما هو محل وما ليس بحال ولا محل بل هو يتعلق بذلك تعلق التدبير والى ما ليس بحال ولا محل ولا هو متعلق بذلك فالأول هو الصورة، والثاني هو المادة وهو الهيولي ومعناه في لغتهم المحل، والمركب منهما هو الجسم، والثالث هو النفس، والرابع هو العقل، وهذه الخمسة اقسام الجوهر عندهم، والاول مقالي يجعله اكثرهم من مقولة الجوهر ولكن طائفة من متأخريهم كابن سينا امتنعوا من تسميته جوهرا وقالوا الجوهر ما اذا وجد كان وجوده لا في موضوع أي لا في محل يستغنى عن الحال فيه وهذا انما يكون فيما وجوده غير ماهيته والاول ليس كذلك فلا يكون جوهرا وهذا خالفو مما فيه سلفهم ونازعوهم فيه نزاعا لفظيا ولم يأتوا بفرق صحيح معقول فان تخصيص أسم الجوهر بما ذكروه أمر اصطلاحي.

انظر: التعريفات (٧١/١)، المعجم الفلسفي (٦٤/١)، المعجم الوسيط (١٤٩/١)، الرد على المنطقيين (١ / ١٢٣).

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) في (ظ): "مكانه".

[ ][1] وكلام نفاة الصفات جميعه يقتضي أن ثبوته ممتنع وإنما يمكن (فرضه)[2] في العقل، فالعقل يقدره في نفسه كما يقدر (الممتنعات)[3] (لا أنه يعقل)[4] (وجوده)[5] في الوجود ولا (إمكانه)[6] في الوجود.

وأيضا فالرب تعالى إذا كان اتصافه بصفات الكمال ممكنا و[..][7] ما أمكن له وجب، امتنع أن يكون مسلوبا صفات الكمال، ففرض ذاته بدون صفاته اللازمة الواجبة له فرض ممتنع.

وحينئذٍ فإذا كان فرض عدم هذا ممتنعا عموما وخصوصا، فقول القائل: يكون مفتقرا إليها وتكون مفتقرة إليه إنما يُعقل مثل هذا في شيئين، يمكن وجود كل واحد منهما دون الآخر فإذا امتنع هذا بطل هذا التقدير.

ثم يقال [له][8]: ما تعني بالافتقار، (أتعني)[9] أن الذات تكون فاعلة للصفات، مبدعة لها أو بالعكس، أم تعني التلازم، وهو أن لا يكون أحدهما إلا بالآخر، فإن عنيت افتقار المفعول إلى (الفاعل)[10]، فهذا باطل، فإن الرب [تعالى][11] ليس بفاعل لصفاته اللازمة له، بل [لا][12]

---

(١) في (م): عنوان "وجوب التلازم بين الذات وصفات الكمال".

(٢) في (ظ): "فرض" .

(٣) في (ق): "ممتنعات".

(٤) في (ظ)(ر)(ق): "لا يعقل"، وفي (م): "ولا يعقل".

(٥) في (ق): "وجودها" .

(٦) في (ظ): "مكانه"، وفي (ق): "إمكانها".

(٧) في (ظ): حرف مضروب.

(٨) زيادة في (ظ)(ق).

(٩) في (ظك): "أتعني".

(١٠) في (ظ): "فاعله".

(١١) زيادة في (ظ).

(١٢) ليست في (ظ).

يلزمه شيء معين من أفعاله ومفعولاته، [فكيف تجعل صفاته مفعولة له وصفاته لازمة لذاته ليست من مفعولاته][1] وإن عنيت التلازم فهو حق.

وهذا كما يقال: لا يكون {واجبا بنفسه إلا أن يكون [قديما، ولا يكون قديما واجبا بنفسه إلا أن يكون][2] موجودا، أو يقال أيضا لا يكون موجودا إلا أن يكون قديما واجبا بنفسه}[3] ، ولا يكون عالما قادرا إلا أن يكون حيا، فإذا كانت صفاته [متلازمة][4] كان ذلك أبلغ في الكمال من جواز التفريق بينهما، فإنه لو جاز وجوده بدون صفات الكمال لم يكن الكمال واجبا له بل ممكنا له، وحينئذ فكان يفتقر في ثبوتها له إلى غيره، وذلك نقص ممتنع عليه كما تقدم بيانه، فعلم أن التلازم بين الذات وصفات الكمال: هو كمال الكمال.

---

(١) ليست في (ظ).

(٢) من هامش (ظك).

(٣) ما بين الحاصرتين اختلفت العبارة بين النسخ فأثبتها كما هي، ففي (ظ): "موجود إلا بصفاته ويقال أيضا لا يكون موجودا إلا يكون قديما قائما بنفسه"، وفي(ر)(م): "موجودا ويقال أيضا لا يكون موجودا إلا أن يكون قديما" وفي (ق): "موجودا إلا أن يكون قديما واجبا بنفسه".

(٤) في (ق):"ملازمة لذاته"

فصل[1]

[ ][2]وأما [قول][3] القائل: إنها أعراض لا تقوم إلا بجسم [والجسم][4] مركب والمركب ممكن محتاج وذلك [..][5] عين النقص[6]، فللمثبتة للصفات في إطلاق لفظ العرض[7] على

(١) الفصل الخامس .

(٢) في (ر): عنوان "طرق المثبة في إطلاق لفظ العرض والجسم"، و(م): عنوان "المثبة يعتبرون الصفات أعراضا".

(٣) ليست في (ر)(م)(ق).

(٤) زيادة في (ظك).

(٥) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٦) المراد بالقائل هم المعتزلة كما في الاستفتاء ، وأيضا الجهمية.

قال ابن تيمية: والجهمية والمعتزلة يقولون من أثبت لله الصفات وقال إن الله يرى في الآخرة والقرآن كلام الله ليس بمخلوق فإنه مجسم مشبه والتجسيم باطل وشبهتهم في ذلك أن الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم وما قام به الكلام وغيره من الصفات لا يكون إلا جسما ولا يرى إلا ما هو جسم أو قائم بجسم.

أنظر: منهاج السنة النبوية (٢ / ١٠٧).

(٧) الأعراض في اللغة جمع عَرَض، والعَرَض أصلها العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول. والشيء عرض عرضا وعروضا ظهر وأشرف.

وفي اصطلاح المتكلمين: قال الفيومي: العَرَض عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، ولا يوجد إلا في محل يقوم به وقال الراغب الأصفهاني: والعرض ما لا يكون له ثبات، ومنه استعار المتكلمون العَرَض لما لا ثبات له إلا بالجوهر كاللون والمطعم، وقال الجرجاني: العرض الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به.

والأعراض على نوعين ،الأول: قار الذات وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود كالبياض والسواد والثاني: غير قار الذات وهو الذي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود كالحركة والسكون والعرض العام كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فبقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة فقط وبقولنا قولا عرضيا يخرج الجنس لأنه قول ذاتي، والعرض اللازم هو ما يمتنع انفكاكه

صفاته [تعالى][1] ثلاث طرق:

منهم من يمنع أن تكون أعراضا ويقول: بل هي صفات وليست أعراضا كما يقول ذلك الأشعري وكثير من الفقهاء من [..][2] أصحاب أحمد وغيره.

ومنهم من يطلق عليها لفظ الأعراض كهشام وابن كرام وغيرهما.

عن الماهية كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان، والعرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وهو إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الرجل وإما بطيء الزوال كالشيب والشباب.

قال ابن تيمية: ولفظ العرض في اللغة له معنى، وهو ما يعرض ويزول كما قال تعالى: (يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ) وعند أهل الاصطلاح الكلامي، قد يراد بالعرض ما يقوم بغيره مطلقًا، وقد يراد به ما يقوم بالجسم من الصفات، ويراد به في غير هذا الاصطلاح أمور أخرى .

انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٦٩) المعجم الوسيط (٥٩٣/٢) التعريفات (١٢٥/١)، مصطلحات في كتب العقائد (٦١/١)، مختار الصحاح (١٧٨/١)، مجموع الفتاوى (٩ / ٣٠٠).

(١) زيادة في (ظ).

(٢) في (ظ): كلمة مضروبة.

ومنهم من يمتنع من الإثبات والنفي، كما قالوا في لفظ الغير[1]، وكما امتنعوا عن مثل ذلك في لفظ الجسم ونحوه، فإن قول القائل: العلم عرض بدعة، وقوله ليس بعرض بدعة كما أن قوله الرب [تعالى][2] جسم بدعة وقوله ليس بجسم بدعة.

(١) **قال ابن تيمية:** وهم لا يطلقون على الصفات إنها غير الذات ولهم في لفظ المغايرة ثلاث طرق **احدها** وهي طريق الأئمة كالإمام احمد وغيره وأظنها قول ابن كلاب وغيره وقد ذكرها أبو إسحاق الأسفراييني انهم لا يقولون عن الصفة إنها الموصوف ولا يقولون عنها غيره ولا يقولون ليست هي الموصوف ولا غيره لأن لفظ الغير مجمل فلا ينفونه عند الإطلاق ولا يثبتون، والطريقة **الثانية** وهي المحكية عن الأشعري نفسه انه قال أقول مفرقا إن الصفة ليست هي الموصوف وأقول عنها ليست غير الموصوف لكن لا أجمع بين السلبين فأقول ليست الموصوف ولا غيره وهكذا أبو الحسن التميمي ومن سلك هذه الطريقة يقولون في العلم ونحوه من الصفات إنه ليس غير الله وان الصفات ليست متغايرة كما يقولون إنها ليست هي الله كما يقولون إن الموصوف قديم والصفة قديمة ولا يقولون عند الجمع قديمان كما لا يقال عند الجمع لا هو الموصوف ولا غيره، **والثالثة** قول من يجمع بين السلبين كما هي طريقة ابن الباقلاني والقاضي أبي يعلي وغيرهما وهؤلاء قد يطلقون القول بإثبات قديمين : أحدهما الصفة والآخر الموصوف كما ذكروا ذلك في كتبهم وإذا احتج عليهم المعتزلة بانه إذا كانت صفاته قديمة وجب إثبات قديمين ولو كان علمه قديما لكان إلها أجابوهم بان كونهما قديمين لا يوجب تماثلهما كالسواد والبياض اشتركا في كونهما مخالفين للجوهر ومع هذا لا يجب تماثلهما وأنه ليس معنى القديم معنى الإله لأن القديم هو ما بولغ له في الوصف بالتقدم ومنه بناء قديم ودار قديمة إذا بولغ له في الوصف بالتقدم وليس معنى الإله مأخوذا من هذا ولأن النبي محدث وصفاته محدثة وليس إذا كان الموصوف نبيا وجب أن يكون صفاته أنبياء لكونها محدثة كذلك لا يجب إذا كانت الصفات قديمة والموصوف بها قديما أن تكون إلهة لكونها قديمة وبسط الكلام على ذلك له موضع آخر.

أنظر: درء تعارض (٥ / ٤٩).

(٢) زيادة في (ظ).

و(كذلك)[1] (أن)[2] لفظ الجسم يراد به في اللغة: البدن والجسد كما ذكر ذلك الأصمعي[3] وأبو زيد[4] وغيرهما من أهل اللغة. وأما أهل الكلام فمنهم من [ ][5] يريد به المركب، ويطلقه على الجوهر الفرد[6] بشرط التركيب، أو على الجوهرين، أو على أربعة جواهر أو ستة [أو][7] ثمانية أو ستة عشر أو اثنين و (ثلاثين)[8] (و)[9] المركب من المادة[10] والصورة[11]، ومنهم من يقول: هو الموجود أو القائم بنفسه.

---

(١) في (ظك): "ذلك" .

(٢) في (ق): "أيضا".

(٣) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي نسبته إلى جده أصمع، اللغوي الاخباري، أحد الاعلام، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، ومولده ووفاته في البصرة ،(١٢٢ – ٢١٦ هـ)، يقال عاش (٨٨) سنة، أثنى أحمد بن حنبل عليه، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها وأكثر تواليفه مختصرات.

انظر: سير أعلام النبلاء – (١٠ / ١٧٥)، الأعلام (٤ / ١٦٢).

(٤) لم أقف على معرفته أو ترجمة له.

(٥) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٦) تقدم قريبا التعريف بالجوهر، والجوهر الفرد المسمى بالجزء الذي لا يتجزأ لا كسرا لصغره ولا قطعا لصلابته ولا وهما لامتناع تميزه ولا فرضا لاستلزام انقسام مالا ينقسم في نفس الأمر.

انظر:كتاب الكليات (١ / ٥٣٣)

(٧) ليست في (ظ).

(٨) في (ظك): " ثمادلثين ".

(٩) في (ظك): "أو".

(١٠) تقدم التعريف به، وهو ما به يتكون الشيء.

أنظر: المعجم الفلسفي (١٦٣/١).

(١١) الصُّورَة: ما يكون الشيء به وبغيره موجودا ، وقيل ما قابل المادة، قال الجرجاني في الصورة: بالضم الشكل، وتستعمل بمعنى النوع، وهي جوهر بسيط لا وجود لمحله دونه، إذ لو وجد فعرض على طريقة المتكلمين، لكونها قائمة بالغير، وجوهر على طريقة الفلاسفة لأنها موجودة لا في موضوع لأنها ليست في

[ ][1] وعامة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه (مساويا)[2] (له) [3] في العموم والخصوص، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معان بعضها حق وبعضها باطل [ ][4] صار (مجملا)[5].

وحينئذ فالجواب (العلمي)[6] أن يقال: أتعني بقولك أنها أعراض أنها قائمة بالذات، أو صفة للذات، ونحو ذلك من المعاني الصحيحة، (أم)[7] تعني بها أنها آفات، ونقائص، (أم)[8] تعني بها أنها تعرض وتزول، [فلا][9] تبقى زمانين، فإن عنيت الأول فهو صحيح، وإن عنيت الثاني فهو ممنوع، وإن عنيت الثالث فهذا مبني على قول من يقول: العرض لا يبقى زمانين،

محل مقوم للحال بل مقوم للمحل ، وللصورة إطلاقات، الصورة المعنوية، والنوعية، الخارجية، العرضية، الجسمية.

انظر: التعريفات (١/١١٦)، الكليات (١ / ٥٥٩)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١/١٣١)، المعجم الفلسفي (١/١٠٧).

(١) في (م): عنوان "الألفاظ المجملة موهمة بالحق والباطل".

(٢) في (ق): "متساويا".

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) في (ظ): زيادة "و".

(٥) في (م): " مخلا ".

قال ابن تيمية: في العمل بالألفاظ المجملة: أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره كانوا إذا ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المجملة كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها لم يوافقهم لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق النفي وأهل البدع بالعكس ابتدعوا ألفاظا ومعاني إما في النفي وإما في الإثبات وجعلوها هي الأصل المعقول المحكم الذي يجب اعتقاده والبناء عليه ثم نظروا في الكتاب والسنة فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه وإلا قالوا هذا من الألفاظ المتشابهة.

أنظر: بيان تلبيس الجهمية (١ / ٥٢٢)، المنتقى من منهاج الاعتدال (١ / ٧٩)، درء التعارض (١ / ٤٢)، رسالة في تفسير سورة الإخلاص (١ / ٤٢).

(٦) في (ظ): "العلي".

(٧) في (ظك): "أو".

(٨) في (ظك): "أو".

(٩) في (ق): "ولا"، وفي (ظ): "لا"، وليست في (ر)(م).

{(فمن)[١]قال ذلك وقال: هي (باقية)[٢] قال: [لا][٣] أسميها أعراضا [ومن قال بل العرض يبقى زمانين][٤] لم يكن هذا مانعا من تسميتها أعراضا}[٥].

[ ][٦] وقولك: العرض لا يقوم إلا بجسم، [فيقال لك (فهو)[٧]حي عليم قدير عندك][٨]، وهذه الأسماء لا (يسمى)[٩] بها إلا جسم ، كما أن هذه الصفات التي جعلتها أعراضا لا يوصف بها إلا جسم فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء كان جوابا لأهل الإثبات عن إثبات الصفات.

ويقال له ما تعني بقولك: هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم، أتعني بالجسم المركب الذي كان مفترقا فاجتمع، أو [ما][١٠] ركبه مركب فجمع أجزاءه، أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه [ ][١١] وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك، أم تعني به ما هو مركب من الجواهر (المنفردة)[١٢]، أو من المادة والصورة، (أم)[١٣] تعني به ما يمكن الإشارة إليه، أو ما كان قائما بنفسه، أو ما هو موجود.

(١) في (ظ)(ر)(م): "فإن".

(٢) في (ظك) (ظ): "نافية".

(٣) ليست في (ر)(م).

(٤) ليست في (ر)(م).

(٥) ما بين الخاصرتين ليست في (ظ).

(٦) في (ر): عنوان "الفاظ الجسم والجوهر والعرض اصطلاحية مجملة".

(٧) في (ق): "هو".

(٨) ما بين المعقوفتين في (ظ)(ر)(م): " فيقال: يقال للحي عليم قدير عندك ".

(٩) في (ر)(م): "يتسمى".

(١٠) ليست في (ظ)(ر)(م).

(١١) في (ظ): كلمة مضروبة.

(١٢) في (ر)و(م) و(ق): "الفردة".

(١٣) في (ق)(ر)(م): "أو".

فإن عنيت الأول لم نسلّم أن هذه الصفات التي سميتها أعراضا لا تقوم إلا بجسم (بهذا)[1] التفسير، وإن عنيت به الثاني لم نسلّم امتناع التلازم[2]، فإن الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار إليه عندنا فلا نسلّم انتفاء التلازم على هذا التقدير.

---

(١) في (ظ): "لهذا".

(٢) هي كون الحكم مقتضيا لآخر.

انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (١/٧٨)

وقول القائل: المركب [...][1] ممكن إن أراد بالمركب المعاني (المتقدمة)[2]، مثل كونه كان مفترقا فاجتمع، أو ركبه مركب، أو يقبل الانفصال، فلا نسلم المقدمة الأولى التلازمية، وإن (عنى)[3] به ما يشار إليه، (و)[4] ما يكون قائما بنفسه موصوفا بالصفات فلا نسلم انتفاء الثانية، فالقول (بالأعراض)[5] مركب من مقدمتين: تلازمية واستثنائية بألفاظ مجملة، فإذا (استفصل)[6] عن المراد حصل المنع والإبطال [إما][7] لأحدهما، أو (لكليهما)[8]، (وإذا)[9] بطلت (إحدى)[10] المقدمتين على كل تقدير بطلت الحجة.

---

(١) في (ظ): جملة مضروبة.

(٢) في (ظ): "المقدمة".

(٣) في (ظك)(ظ): "عنا".

(٤) في (ق): "أو".

(٥) في (ظ): "فلا عراض"، وفي (ظك): " فالاعتراض ".

(٦) في (ظك): "استفسر".

(٧) زيادة في (ظ).

(٨) في (ظك)(ظ):" لكلاهما ".

(٩) في (ظ): "فإذا".

(١٠) في (ظ): "أحد".